

## افضل الوسائل

### لانهاض السلطنة

﴿ فصل جليل ختم به كتاب تاريخ الحرب البلقانية للبستاني ﴾

خطر لنا عند الفراغ من تأليف هذا الكتاب ، أن نستسلم آراء نخبة من أكابر العلماء وخوّل الكتاب ، عن أفضل وسيلة نهض بالسلطنة بعد كبتها ، وتزويد في يقظة الامة بعد غفوتها . فسألنا من أسعدنا الحظ بالوصول اليه قبيل صدور هذا المؤلف أن يصوغ لنا فكرته الاساسية في أسطر قليلة فتكرموا بتليسة الطلب ، أدامهم الله زهرا نصيرا في بستان العلم والادب . واليك آراءهم مرتبة حسب تواريخ ورودها

( رأي سياسي شهير )

كتب الي عالم كبير لم ينشأ أن ينشر اسمه قال « ان الامر عويص جدا لان في السلطنة فواعل كثيرة متناقضة وبعضها خفي . ولقد سمعت مرة المرحوم نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية الاسبق يقول ان لورد دربي ألقى عليه سؤالاً مثل سؤالك وطلب منه أنت يرتأي رأيا أو يضع مشروعا نافعا للسلطنة العثمانية ، قال نوبار : فأخذت القلم وكتبت « أن ينشأ في السلطنة محكمة مختلطة مستقلة ترفع اليها الشكاوي من المأمورين فبها حكمهم وتنفذ الحكومة ما تحكم به عليهم »  
فأدق هذا الانتقاد ، وما أرق هذا التهمك ! ...

( رأي القانوني الكبير ، والعالم الاجتماعي الشهير )

سماعة فتحي باشا زغالول

أقرئك السلام وبعد فسؤلك هام ومطالبك أهم

الدولة العلية وعالك الله مجموع يحتاج في سياسته وانهاضه الى حكمة عالية وبصر بالأمور كبير ، فاذا غلب الرأي الهوى ، وبطل التفاضل بين العناصر ، وأقيم وزن العدل وتسارى الناس جميعاً في الحقوق وفي الواجبات ... واذا خلعت نيات اهل الزعامة وصدقت عزائم ذوي الرئاسة ، ففضلوا مصالح الامة على المنافع الفردية ، وجد الكمال في طلب الاصلاح ، فنشروا التعليم وغنوا بالأمور الاقتصادية ، فاستبقوا لأنفسهم مرافق

البلاد وكنوزها ، وذلوا السبل وأمنوا السابلة وقربوا المسافات ، ثم ازدروا واحترقوا  
واتجروا فأحرقوا ، وإذا احكموا نظام الجند وهذبوه - لاشك أن الدولة ناهضة من  
سقطتها ، وإن الأمة ناشطة من عقابها ، وأما نائلة من الحضارة والمنفعة مكانا عليا

( رأي العالم العامل الشهير ، والصحافي الخنك الخير )

الدكتور فارس افندي عمر

صاحب المقتطف والمقام

حضرة الفضل ! ان كان المقصود من « الساطنة » في سؤالكم « الحكومة  
والامة » في حالتهما الحاضرة أي الدستورية فوسائلها متعددة منها مادي  
ومنها أدبي ولكل واسطة منها قوة لا يستغنى عنها ، وخصوصاً وسائل العلم والمال ،  
على أن في الحكومة وفي الأمة رجالاً من ذوي العلم وذوي المال فلا يوزهم ادراك  
ولا يسار ، والسن الذي ينقضي هو تربية الحكومة على الاخلاق القويمة ، والصفات  
المنظمة والمرقية لشؤون الهيئة الاجتماعية ، حتى نستطيع الاتحاد والتعاون على تدبير  
أمرنا وإنباح أعمالنا ونحن جماعات ، كما يستطيع كثيرون منا اليوم تدبير أمورهم  
وإنباح أعمالهم وهم أفراد .

( رأي شيخ الادباء ، وكبير الشعراء )

( سعادة اسماعيل صبري باشا )

التوظيف - إذا أراد التركي أن يستبقى ما بقي له من ملكه فلا يفرق بين التركي  
وسائر الاجناس التي تتألف منها الدولة العثمانية ، بل يجب عليه أن يفضل في التوظيف  
في كل بلد أهل الكفاءة من بينها ، فلا يوظف التركي في بلد غير بلده الاصل في الا  
إذا كان ينمو وجود أكفاء مثله من أبناء ذلك البلد ، فتعود جميع العناصر التي تتألف  
منها الدولة حب الراية التي تظلمهم ، والاراضي التي تظلمهم ، فيقوم عندئذ وطن عثماني حقيقي  
يحبونه وينبذون عنه في اليوم المصيب .

التعليم - التعليم من أوجب الواجبات لنهوض الشعب العثماني عما هو فيه ، ولا  
يراد بالتعليم أن يصبح جميع الافراد من العلماء ، بل يكفي أن يكون هناك عدد وافر  
من المعلمين يسرون بالدولة الى مقام الشعوب الراقية ، وأن يتعلم باقي أفراد الامة  
ما يمكنهم من فهم قادتهم وأرباب الرأي فيهم .

العدل - العدل بسيط في معناه صعب في تنفيذه بين الافراد . وأكبر آفاته

الفرض والرشوة . فاذا أرادت الدولة أن يسود فيها العدل فلتصرف كل جهدها في ملائمة هاتين الآفتين ، وتعد من أن تستعين بالأجانب في سن قوانينها وتوزيع العدل بين رعاياها ، ومن أن تطلب غير أبناء بلادها لاقامة العدل وسن القوانين . والا تعذر عليها أن تجد عدلاً وطنياً متفقاً مع أخلاق أمته وعاداتها . وما يقال في العدل يقال أيضاً في سائر فروع الإدارة . وإذا كانت الحكومة لا تجد مندوحة عن الاستعانة بالأجانب الا كفاء فلا تطلبهم من حكوماتهم ، بل تكلفهم وضع التقارير بعد اختيارهم لحالة البلاد ، ثم تأخذ النافع والموافق لعادات الأهالي من تلك التقارير دون أن تجعل أصحابها موظفين رسميين

( رأي العالم الاجتماعي الشهير )

الدكتور شبلي الشميل

الدولة لا تنهض الا بثلاثة : رجال ومال ووقت ، والرجال بالعلم والتربية ، والمال بالموارد . فهل ذلك متوفر ، ولا سيما الوقت ، وحالنا في الاجتماع كما هي من قلة السكان ، مع ما هو عليه اليوم من شدة النزاع ؟ والحواب على ذلك يدور على المصير ( رأي الأستاذ الفاضل الشهير )

ابو شادي بك

رئيس تحرير جريدة المؤيد

رأي أن الدولة لا تنهض من سقطتها ولا تعود الى سابق مجدها الا اذا توفر لها ما يأتي

أولاً : تسميم التعليم في أنحاء البلاد وجعل الأولي منه اجبارياً  
ثانياً : ازالة التآفر بين العناصر ولا يكون ذلك الا بمنح كل ولاية استقلالاً  
ادارياً داخلياً حتى يعلم كل فرد ان اجتهاده منصرف الى بلده  
والى نفسه .

ثالثاً : ايجاد الاكفاء من الموظفين اذ غير شك ان قوانين الدولة عادلة  
ولكن تنفيذها ممدوم .

رابعاً : اصلاح جباية الضرائب بحيث تكون الضرائب متسلطة على الاعيان  
لا على الحاصلات وتنظيم أوقات تحصيلها .

خامساً نزع السياسة من افكار الجيش  
سادساً تعميم اللغة العربية في جميع الولايات وبين المسلمين بنوع اخص  
وذلك لان مظهر الدولة اسلامي والقرآن عربي  
( رأي العالم الاسلامي الكبير )

السيد رشيد رضا

منتى مجلة المنار

الدولة كائن حي، يحفظ وجودها بالسنة التي تحفظ بها حياة سائر الاحياء، وهي  
سلامة مزاجها في نفسها ووقايتها مما يمدو عليه من الخارج

فاما سلامة مزاج دولتنا العثمانية في نفسه فانما يكون باقامة الشرع العادل في  
القضية، والمساواة في الحقوق بين الرعية، وبناء ادارة المملكة على اساس  
اللامركزية، وجعل السلطة العليا شق الامة بين العنصرين الكبيرين فيها - العرب  
وانترك - بحيث يكونان منها كالعنصرين اللذين يتكون منهما النساء أو الهواة . واما  
وقايتها مما يمدو عليها من الخارج فهو الآن منوط بدول أوربة الكبرى فمن  
اصحاب المطامع فيها ومطامعهم متمازجة . وما دامت كذلك كانت الدولة آمنة على  
نفسها من اقتسامها اياها بالقوة ، فيجب ان تبقى استيلاءهم على البلاد بقوة المال  
والسياسة ، أي بالفتح السلمي ، وان تقوي مزاج الامة بالعدل والعلم واعدادها للدفاع  
عن نفسها . فاذا هي فرطت في مراقبتها وأملأها فباعتها للأوربيين ، وبقيت على  
تبذيرها ، وتوهمها انها تستطيع ان تحمي نفسها من بقوتي الدولة البرية والبحرية  
الرسميتين ، ولم تجعل كل اعتمدها على الامة ، فالخطر عليها من الفتح السلمي ، أقرب  
وانفوى من خطر الفتح الحربي .

( رأي الكاتب التحرير الشريف )

داود افندي بركات

رئيس تحرير الاهرام

وأني في اصلاح السلطة العثمانية ان تقسم مناطق، وان تكون كل منطقة مؤلفة  
من العناصر المتفقة في التقاليد، العادات واللغة، فتعطى الاستقلال الاداري تحت  
أموره كل ما لا يتناول منطقة أخرى أو أكثر من منطقة . وبين لسل منطقة

مندوب سام يعاونه مجلس إدارة يؤلف من الفنين في الامور المالية والادارية  
والقضائية والعسكرية ، ويؤخذ للمركز العام جزء معين من دخل كل منطقة ،  
وتلغى الضرائب العشوية ، وتقرر ضرائب ثابتة معينة على الاملاك ، وتوضع قوانين  
للشركات على اختلاف انواعها ، ويوحد القضاء فلا يكون من اختصاص رجال  
الدين الا الامور الشخصية . فتكون الدولة مؤلفة من ولايات متحدة او مناطق متحدة .  
ذلك رأي في انهاض السلطنة بسرعة

### ( رأي العالم المؤرخ )

جرجي بك زيدان

صاحب مجلة الهلال

الملة الحقيقية في حال الدولة العثمانية اليوم فقر المملكة واضطراب الحكومة .  
والحكومة الدستورية في أبدي الامة ، والامة العثمانية ضعيفة الاحلاق ، عريقة  
في الانقسام ، بسبب ما توالى عليها من أعصر الفساد .  
أما المملكة ولعني الولايات الباقية منها في آسيا فليس نقرها اصليا فيها ، وكل ولاية  
منها كانت في بعض الازمان مملكة قائمة بنفسها ، فالعراق كانت وحدها مملكة البابليين  
والاشوريين ، وجها اعتر المباسيون في ارباب دولتهم ، وكانت جبايتها تلك جباية مملكتهم  
الواسعة الممتدة من حدود الهند الى شواطئ الاطلانتيكي . وسوريا كانت مؤلفة  
من عدة دول ثم اعتر بها السلوقيون احيالا ، وكذلك آسيا الصغرى ، وظلت مدة هي  
اعظم أركان الدولة العثمانية .

فهذه الولايات اذا أحسنت سياستها وادارتها صارت غنية . وهذا لا يتم والامة  
كما تقدم . فالوسيلة المثلى للهوض بالدولة العثمانية انما هي ترقية الشعب ، وهو لا يقدر  
ان يرقى نفسه رغم استمداده الطبيعي للرقى . وقد يقوم بذلك حاكم عادل عاقل ،  
انما يشترط أن يكون مستبدا ، وهذا لا يتيسر والحكومة دستورية . فلا بد من  
الاستعانة بالاجانب ، وأسلم الطرق أن تحالف الدولة العثمانية مع دولة تثق بصداقتها ،  
فتستعين برجالها على اصلاح حكومتها وترقية شعبها وصيانتها من مطامع الدول  
الاخرى ، بشرط أن لا يكون لهذه الدولة مطمع في الاستعمار . فاذا وقعت الى ذلك  
في أثناء أربعين سنة نهضت واسترجعت روثها ؛

( رأي الشاعر الكاتب الطائر الصيت )

خليل افندي مطران

أخي - سأنتني عما أرتيه لاصلاح الدولة العلية . فالذي أرتيه انما هو أمر واحد يلخص في كلمة واحدة : التعليم

منذ عشرين سنة أرقب حوادث الدولة واستقري ما يجري فيها . فالذي بدا لي من شأنها في كل حال : ان الحكماء كانوا لا يهتمون باصلاحها اعتماداً منهم على جهل الامة وعلى تسليمها لهم بسبب ذلك الجهل . وان المحكومين كانوا فاقدي الحيلة في التماس ما هو خير لهم وكاوا صابرين على مضر . وربما أومض لهم بأرق الاصلاح في احدى المصادفات فتألموا منه تألماً من الرمد المفاجئ .

فهؤلاء المحكومون ما لم يتعلموا لا يقيمون لانفسهم وزراً ولا يفرقون بين حق لهم وحق عليهم . كما أن أولئك الحكماء أيا كان جنسهم ودينهم يلبثون أبد الدهر متكررين لامتهم جانين عليها ، الا حيث تضطرهم الى الاصلاح اضطراراً ، وتأخذ منهم قسراً ما يأبونه عليها اختياراً . وكل ذلك لا يتم شيء منه الا بالتعليم .

( رأي الكاتب الشهير )

محمد افندي مسعود

حياة الدولة في مستقبلها . ومستقبلها في حكومة كفيفة باسترجاع مجدها المضيء ، وهذه الحكومة لا توجد ، الا متى عرف رجالها قدر انفسهم . فوضعوها فوق عبث الاحزاب .

( رأي الصحافي الحبير والكاتب الالهي )

سامي افندي قصيري

المحرر في المقطم

لما كانت الدولة العثمانية فيما مضى دولة استبدادية قائمة على حكومة الفرد كانت تقوى بقوة ذلك الفرد وتضمف بضعة وتسعد بسعدته وتشقى بشنائه . أما الآن وقد أعلن فيها الحكم الدستوري مراعاة لحوال الزمان والسكان وتبدلت

حكومة الفرد بحكومة الأمة ، فصلاح الحكومة قائم بصلاح الأمة . ولا يكون ذلك في رأيي الا بنشر التعليم الحر بين طبقاتها ، والفصل بين دنياها ودينها ، والتأليف بين عناصرها وطوائفها ، حتى تصبح جميعها كنزاً واحدة يحررها من أغلالها الى أسفلها حامل واحد ، هو عامل الوطنية ، وتجميعها من أقصاها الى أدناها جامعة واحدة هي الجامعة العثمانية .

### ( رأي الكاتب الشهير )

فرح افندي انطون

صاحب مجلة الجامعة

ان سنة التطور (evolution) التي تحكم العالم المادي والعالم الاجتماعي أمر لا مفر منه . فما السبيل الى جعل التطور في السلطنة لها لاعتبارها ؟ لا أظن أن صديقي المؤلف يكتفني الجواب على هذا السؤال في بضعة أسطر . على ان كل ما يقوله الكاتب ويفكر فيه المفكر في هذا الشأن أمر معلوم ، فما تنقصنا الاقوال ولكن تنقصنا الافعال . فقد يقال « المدل والسواء ونوسيع سلطة الولايات وقطع دابر الرشوة بحسن اختيار الموظفين وشدة مراقبتهم واصلاح المحاكم وتنظيم البوليس وتقويته وانشاء الطرق الحديدية واستثمار الارض ظهرها وبطنها ( الزراعة والمعادن ) واهياء الصناعة والتجارة والمستشارون الاجانب وتنظيف الدوائر العليا والدنيا الخ الخ » وكلها اشياء جميلة . ولكنني ارى امراً آخر مقدماً عليها وان وجد المال وقوة الارادة لانفاذها وهو ما أسميه « الانسلاخ » أعني به انسلاخ الرجل الشرقي القديم - وكلنا ذلك الرجل - من جلده القديم وروحه القديمة واتخاذ جلداً جديداً وروحاً جديدة . ومعنى هذا بكلام مجرد من الزخرف والخيال تفسير السياسة التي حكمت بها السلطنة وجعلها بوزيقية (positiviste) وهنا المشكلة العظمى . فانه يجب بناء أعمال الحكومة على هذه السياسة من غير أن يصدم هذا البناء معتقدات العناصر المختلفة وأوهامها ، أي سوق التطور في طريق هذه السياسة من غير ان يؤدي الى كسر في أعضائها . ورأس سياسة الوزيقيةست أن يفصل الدين عن السياسة الدينية عند جميع العناصر العثمانية . وبعد هذا الفصل يمكن الاتجاه الى موحدة الأمة وبانية اساس مستقبليها أعني بها المدرسة الابتدائية الازامية - واحدة لجميع ابناء الأمة ، وعمول عن المذاهب الدينية لتوحيد اغراض الأمة واهوائها ما أمكن التوحيد ، وجعلها أمة واحدة لا أمماً مختلفة كما هي الآن .

( رأي الاستاذ القانوني الشهير )

عزيز خانكي بك

يجب ان تبدأ الدولة باعطاء ولايتها الاستقلال الذاتي الداخلي ثم تحمل العلة بينها وبين ولايتها كالصلة بين ممالك ألمانيا والامبراطورية، أو كالصلة بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية، ثم تعاون جميع الولايات على تكوين قوة الدولة البرية والبحرية بمعنى أن كل ولاية تشترك بنسبة ثروتها

هذا من جهة سياسة الدولة من حيث مجموعها . أما رقي الولايات فلا أمل فيه الا بإنشاء المحاكم، ووضع القوانين النظامية على الطريقة المصرية، وإقامت المدارس، ومد السكك الحديدية، وتوطيد أركان الأمن العام، وإجراء الإصلاحات العامة اللازمة لكل بلد مثل إنشاء السكك الزراعية، وبناء القاطر للري، وتسهيل المواصلات البرية والبحرية، وتعميم بعض المنظمات القرية، مثل انتعراقات والتلفونات وتنظيم البريد داخل الولايات، وتشجيع الاهالي على إنشاء الشركات للاستثمار بخيرات هذه الاقطار التي يقال انها كلها كنوز لا تفقد .

( رأي الأستاذ الفاضل الشهير )

اسكندر بك عمون

أصبح نظام للدولة على ما بين العناصر والولايات العثمانية من التباين في الحاجات والاختلاف، والعادات والتقاليد، وعلى ما بين اهلها من التفاوت في الحضارة، ان تحمل تلك أو ولايات مستقلة في جميع شؤونها الخاصة استقلالاً تاماً حتى في قوانينها وفي شكل حكومتها، مع ارتباطها جميعاً في الشؤون العمومية على نحو نظام الولايات المتحدة الأميركية أو الممالك الجرمانية، فتسمى حينئذ الولايات أو الممالك العثمانية المتحدة ولهذا النظام مزية على كل نظام آخر وهي : انه النظام الوحيد الذي يمكنه أن يجمع بين الولايات والامارات العربية في جزيرة العرب وسائر الولايات المتنازة وغير المتنازة

( رأي الكاتب العالم )

نجيب بك البستاني

أحد مؤلفي وأصحاب دائرة المعارف البستانية

اهم ما يجب لاجلاء امر الدولة العثمانية واعلاء شأنها انما هو العدل الصحيح في

الرعية ، واصلاح المالية ، فهما اساس الملك وبهما قوام الدول . ذلك بان تشترك جميع عناصر المملكة على نسبة كل منها الى المجموع ، فيعتمد في الوظائف التي تؤدي الكفاءة ، وتؤدي الرواتب في مواعيدها ، وتوضع المكوس على ما تطبق الرعية ، وتستثمر المعادن ، وتقام اعمال الري والطرق الحديدية وغيرها على السواء في جميع اقطار البلاد ، وتستعمل الدولة في الاصلاح وتعميم التعليم العلماء الراسخين من الشرقيين والغربيين ، ويكون الانتخاب على ما يضمن لكل فئة العسك الذي من الاعيان والثواب دون محاباة أو تفاضل . فتي حصل ذلك توفرت الاموال بالاحتياج كلفة الجيش ، وساد الامن واستوثقت الرعية من الوازع ، وانتظمت انشوري وحصلت الالفه بين الامم الخلفة ، وانصرف هم القائمين بالامر الى استصلاح الزراعة وازقية الصناعة والعناية بامباب العمران ، وبثدوا الشفاق وصدقوا في حب الوطن وتذروا على الامر مخلصين منزهين عن المطامع الشخصية بما يزيد هيبة الحكومة ويؤيد سلطانها يتم ذلك باذن الله اذا امتنعت الدول عن تفكير الامر على العثمانيين ، ويجري هؤلاء نحو ما تقدم رابع قرن أو ما يزيد ، لتعال الناشئة - وعليها التمويل في المحافظة بعمل الاصلاح - من العلم والمدنية والمران على الاعمال ما يضمن للدولة مستقبليها وعظمتها ، ولعمانيين اتحادهم واستقلالهم

### ( رأى الكاتب البليغ )

#### الاستاذ امين افندي البستاني

سألتني رأبي في الدولة ومصيرها : جاز بالدولة في هذا العام عبرة كبرى اذ لم تعتبرها نالها ما هو اشهر منها . وللدولة الآن بقية ملك هو ابد ممدى وانفع حتى واطيب بقية من جل الممالك الأوروبية ، فهل لها أن تعدل في الباقي من هذا الملك وتمنع حادثات الدهر ؟ الله اعلم . على أن الدولة لا تجهل اشراط الملك على الملك وما هو سبق له وما هو ذاهب به ، حتى لقد اصبحت الدلالة على وجوه الاصلاح المنشود من مبتذلات الكلام ، وملوكات الافواه والافلام ، فهل الدولة أن تعمل بما علمها الدهر على حين لم يبق لها من ناصر الا ما تسمى اليه من ترميم هذا الملك العزيز ، والا فقد قضى الله بما لا دافع له ولا مانع له ، وحسبكم الاشارة يا ايها هذه الدولة . فاعدلوا بين ضروب الرعية لان دولتكم مستمدة من جنتها لا من ابايها وقدموا الكفو على غيره مهما كانت نبعته ومنبت اسلته ، واستعملوا الاجنبي

في تدبير ما أنتم ضعاف عن تدبيره واسلكوا القصد في عملكم من غير سرف ولا  
تفريط وخذوا بالجد الجديد الصالح واخضعوا القديم المبتذل ثم اعدوا للملك عدته من  
رجال ومال ، والله الوافي في هذا الباقي

( رأي استاذنا الاجتماعي الكبير )

أحمد لطفي بك السيد

مدير الحريدة

( وصل في آخر ساعة لفياب حضرته عن القاهرة )

راجعت نفسي فوجدتني غير حاصل على المقدمات التفصيلية اللازمة لتكوين رأي  
صحيح في الوسائل العملية لاصلاح الدولة العلية . وان الذين يستطيعون معرفة هذه  
الوسائل هم رجال الدولة المشتغلون بسياساتها والواقفون بانفسهم على ما اجهله من  
المقدمات الضرورية لتكون رأي صحيح غير أن لرقى الامم وهبوطها قوانين قد  
تبقى لتكون رأي اجمالي ونظري في الاصلاح

مهما كانت الاسباب التي سجت اوروباً على اضطهاد الدولة العلية فلا شك في أن  
وقوعها في الضعف والهرم هو اهم تلك الاسباب ، وليس يوجد مانع طبيعي يمنع  
الدولة بعد أن مسها الهرم من استعادة شبابها بالاخذ بالتعليم الحديثة من حيث الحكم  
والترية والتعليم وتدير حالها الاقتصادية على وجه يكفل لها النظام والقوة . ولست  
احد في هذا الحاضر ما يرجع كفة توقع الشر في المستقبل على كفة انتظار الخير .  
فاذا قام العنصر الحاكم باحترام اطماع العناصر المحكومة والنهضة بالامة عن الجمود  
الى التسامح بجميع الاساحة الحديثة ان في التريية وان في الاقتصاد ، أمكن الحكم  
بهذه الدلائل نلى الاصلاح المنتظر . نعم ان ظروف الخارجية دخلا في اصلاح  
الدولة ولكن العثمانيين هم المسؤولون وحدهم عن اجراء هذا الاصلاح . عليهم عمل  
ما في قدرتهم والله يتولى امر ما لا يقدرون عليه

( المنار ) هذه آراء أشهر حملة الاقلام وعلماء السياسة والقوانين من المصريين  
والسوريين ، وأكثرهم متفقون في الرأي فيما صرحوا به وما لم يصرحوا ، ولانكاد  
نرى خلافا صريحا بينهم الا في مسألة استخدام الاجانب أو استئانة الدولة بهم ، أجازها  
أو أشار بها بعضهم تصريحاً أو تلويحاً وحذر منها بعض أهلها الا كثرون . وصرح جماعة  
بمسألة الامركزية أو الاستقلال الاداري للولايات أو الاقاليم . ولم يحفل هذا الجمهور  
بمسألة القوة الحربية ولا البحرية التي تعدها الدولة بتقاليدها الموروثة كل شيء . وقد  
اتفردنا بابداء الرأي في مسألة الدفاع . فلتعتبر بهذه الآراء الامة وان لم تعتبر بها الدولة .